ضوابط جديدة للإعدامات في الصين

ديفيد ليغ
ترجمة / نعمت مجيد

استجابة للانتقادات المحلية والدولية لاستخدامها الواسع لعقوبة الاعدام، تبنت الصين مؤخراً ضوابط جديدة تتطلب مراجعة لكل احكام الاعدام التي اصدرتها محكمة الشعب العليا، وذلك طبقاً لما جاء في تقارير وسائل الاعلام الاخبارية التابعة للدولة.

وبهذه الخطوة التي ستطبق في بداية العام القادم تسترد السلطة التي اخذت من المحكمة العليا في ١٩٨٣ والتي اعطيت الى محاكم الاقاليم كجزء من الاجراءات الصارمة ضد الجريمة. وتواجه الصين انتقادات متزايدة من جماعات حقوق الانسان ورجال القانون في الصين لاستخدامها الواسع والاعتباطي لعقوبة الاعدام.

وتنفذ الصين احكاماً بالاعدام سنوياً اكثر من الامم الاخرى، حيث يقدر البعض العدد باكثر من ١٠ آلاف شخص في العام. واحرجت المحاكم الصينية خلال السنوات القليلة الماضية بسبب تنفيذ احكام الاعدام ضد اشخاص ثبتت براءاتهم.

وقد اقر مؤتمر الشعب الصيني الاصلاحات على القانون والتي يعتقد بانها الاهم منذ اصلاح عقوبة الاعدام في الصين قبل عقدين من الزمان، كما ذكرت وسائل الاعلام الرسمية في تقاريرها.

وقدرت وسائل الاعلام ان من شأن هذه الاجراءات تقليص الاعدامات بنسبة ٣٠ ٪ دون الاشارة الى كيفية الوصول الى هذا الرقم.

ورحبت جماعات حقوق الانسان بهذا التغيير قائلة انه من المحتمل ان يؤدي الى اعدامات اقل ولكنها حثت السلطات في نفس الوقت لاتخاذ خطوات اوسع في هذا المجال.

حيث قال نيكولاس بيكرلين -وهو باحث في منظمة لحقوق الانسان ومقرها في هونغ كونغ - انها خطوة ايجابية ولكنها قاصرة عما هو مطلوب فعلاً".

ولقد دافع القادة الصينيون بشدة عن عقوبة الاعدام باعتبارها اداة مهمة لمحاربة الجريمة والحفاظ على النظام الاجتماعي لبلد يبلغ تعداد سكانه ملياراً وثلاث مئة مليون نسمة ويمر بتغييرات اقتصادية واجتماعية هائلة، اضافة الى ذلك تؤكد السلطات ان عقوبة الاعدام رادع مهم ضد الفساد الاداري والذي ظهر تهديداً اساسياً اساسي لسمعة الحزب الشيوعي الحاكم.

وبالرغم من ذلك، بسبب المستويات المعيشية المرتفعة واحتلال الصين مكانة مهمة كقوة دولية يقول خبراء القانون ان القادة الرسميين غير مرتاحين لتنفيذ عقوبة الاعدام بيسر، مؤكدين ان الاصلاح جاء جزءاً من الوعود التي قطعها الرئيس الصيني "لبناء مجتمع منسجم"والتي تضم عدة قضايا اجتماعية بما فيها التلوث واللامساواة المتنامية والحصول على التعليم والرعاية الصحية.

وقد اثير الرأي العام لفترة طويلة من نظام قانوني يراه الناس محابياً للأثرياء وله دلالات سياسية.

ولم تكشف الصين عن ارقام الاعدامات والتي تنفذ بموجب القوانين الجنائية حيث يواجه مرتكبو نحو ٧٠ جناية عقوبة الاعدام.

واعلنت منظمة العفو الدولية في تقاريرها ان هناك في الاقل ١٧٧٠ شخصاً حكموا بالاعدام سنة ٢٠٠٥ في الصين، وهو رقم يفوق بنسبة ٨٠٪ المعدل العالمي. اما في سنة ٢٠٠٤ ، فاشارت المنظمة الى ان نحو ٣٤٠٠ شخص نفذ حكم الاعدام بهم في الصين من مجموع ٣٧٩٧ حكماً سجلته المنظمة في العالم.

فاعطيت المحاكم المحلية الصلاحية لتنفيذ احكام الاعدام من قبل دنغ زيا وبنغ الذي كان غاضباً بسبب موجة الجرائم والفساد التي هددت برنامج الاصلاح الاقتصادي. منذ بداية الثمانينيات حتى الآن تم تنفيذ الاحكام فعلياً. من دون اشراف، وهذا الوضع دفع خبراء القانون الى القول "بالتمييز في استخدام عقوبة الاعدام".

وفي تقرير لمنظمة العفو الدولية، اشير الى وجود عيوب في النظام القانوني للاشخاص الذين يحكمون بالاعدام، منها عدم الوصول المباشر الى المحامين وغياب افتراض البراءة، اضافة الى التدخل السياسي في عمل المحاكم والاستخدام الصارخ للتعذيب، مؤكدا انه "لم يتلق أي ممن حكم عليهم بالاعدام في الصين محاكمة عادلة تطابق المعايير الدولية لحقوق الانسان".

وقد رفعت السلطات الصينية ٢٠٠ حكم الى المحكمة العليا وفتحت مزيداً من المحاكم لمواجهة العمل المتزايد نتيجة هذه التغييرات.

وقال خبراء القانون في الصين ان المحاكم الابتدائية سوف تكون اكثر عناية باصدار احكام الاعدام مستخدمة بدلا منها احكاماً بالسجن طويلة الامد لتجنب تدقيق المحكمة العليا.

وتحث جماعات حقوق الانسان والمدافعون عن التغييرات القانونية الحكومة الصينية على تبني تغييرات كبيرة بما فيها تأسيس قضاء مستقل.

عن نيويورك تايمز

الهدنة الإسرائيلية - الفلسطينية .. وقفة لالتقاط الأنفاس

ترجمة / فاروق السعد
عن / الايكونومست

ما الأهمية التي ستكون عليها عملية وقف إطلاق النار الإسرائيلية-الفلسطينية لهذا الأسبوع؟ فاتفاق تعليق العمليات العدائية قد اصبح حيز التنفيذ في الساعة ٦ بعد منتصف ليلة الاحد ٢٦ تشرين الثاني ويطبق في غزة فقط، و ليس في الضفة الغربية. فخلال ايام قلائل، ثبت بانه ليس فعالا تماما. ففي يوم الاثنين اطلقت مليشيات زعمت بانها من كتائب شهداء الاقصى، الجناح العسكري لحركة فتح، صاروخين من نوع القسام على اسرائيل(التي لم تحدث أضرارا). قالوا بانها كانت ردا على الاعمال الاسرائيلية في الضفة الغربية حيث، في نفس اليوم، قتل اثنان من المليشيا، واعتقل ١٥، وزعم بان امراة فلسطينية قد اختطفت، من المحتمل من قبل المستوطنين الاسرائيليين. اما خيبة الامل الاخرى، فقد اعلنت الجهاد الاسلامي، وهي مجموعة مليشيات اخرى، بانها قد تكسر وقف اطلاق النار ما لم تعلق اسرائيل عملياتها في الضفة الغربية. وعلى اي حال، فان المسؤولين الاسرائيليين قد رفضوا القيام بذلك. فهم يقولون بان عليهم التصرف ازاء المعلومات الاستخباراتية التي تحذر من وقوع هجمات وشيكة. ان الجيش قد غير بالفعل من قوانينه الخاصة بالاشتباك، قائلا بانه سيطلق النار في حالة تشخيصه لصاروخ جاهز للاطلاق. واذا ما وقع صاروخ القسام الآخر على رأس شخص ما، و ليس في حقل مفتوح، فمن السهولة التخمين على طول الفترة التي ستكبح فيها ا سرائيل نفسها. ومع ذلك، قد يكون هنالك بصيص من الامل بان شيئا ما مهماً يجري تجريبه. فقد كانت هنالك جهود حثيثة تجري في الخفاء لتشكيل حكومة موحدة فلسطينية. وقد ألقى ايهود اولمرت، رئيس الوزراء الاسرائيلي، خطبة مثيرة للعواطف يوم الاثنين حول مباحثات السلام، تنازلات كبيرة عن الاراضي و عمليات اطلاق سخية للأسرى. هنالك نوع من الشك بان كل من قادة اسرائيل و فلسطين يتعرضون لضغوط من اجل القيام بنوع من التغيير. فمنذ عملها الطائش غير المحظوظ الموجه ضد حزب الله في لبنان هذا الصيف، بدت اسرائيل بانها تتخبط. فالحرب في لبنان قد ألحقت الضرر بمصداقية السيد اولمرت و قوضت من خططه بعيدة المدى، بالانسحاب أحادي الجانب من مستوطنات في الضفة الغربية. ومن حينها، فشلت عمليات قصف غزة في وقف القسام و لم تسفر عن اطلاق سراح الجندي الاسرائيلي المختطف. والأكثر سوءاً، انها قد أثارت إدانة دولية على المذبحة التي تعرض لها الفلسطينيون. ومن الجهة الاخرى، قد اضر بحماس، قتل بعض من أفرادها وزاد من الضغوط على الحكومة من اجل إيجاد إستراتيجية جديدة خاصة بها. ان مختلف قيادات الفصائل الفلسطينية تتعرض لنفس القيود التي تقيد اسرائيل. فسكان غزة بدأوا يلاحظون بان المذبحة التي يعانون منها ترتبط بشكل ما مع الراديكاليين الذين بين ظهرانيهم، الذين يصرون على تصنيع المقذوفات المحلية لإطلاقها على اسرائيل. ورغم ان البعض منها لا يلحق الأذى (العديد منها لا يطير بما فيه الكفاية ليتحاشى السقوط في غزة) الا انها قد سببت هياجا ويأسا في المدن الجنوبية من اسرائيل. ان حماس، التي تدير السلطة الفلسطينية والتي أدى رفضها الاعتراف بفلسطين الى تعرض السلطة الفلسطينية الى ثمانية أشهر من الحصار، تتعرض لضغوط متنامية لكي تقوم بشيء ما، أي شيء، للتخفيف من البؤس. وان السيد عباس، الرئيس، من فتح، قد اشرف على إبرام وقف اطلاق النار مع الفصائل الاخرى ودعا الاسرائيليين الى دفعهم الى الموافقة ايضا. حاله حال السيد اولمرت، حريص على لفت انتباه السيد بوش. وقد تكون حاجتهم الماسة تكفي لديمومة وقف اطلاق النار. وحتى في هذه الحالة، فان هنالك العديد في اسرائيل يحذر من ذلك سوف لن يؤدي الا الى إعطاء المليشيات المزيد من الوقت لإعادة التنظيم واعادة التسلح. لقد نشرت السلطة الفلسطينية قواتها الأمنية في غزة لأجل إيقاف أولائك الذين يطلقون الصواريخ، و لكن ليس لغرض، على سبيل المثال، منع تهريب السلاح من تحت الحدود مع مصر. ومع هذا فهنالك الكثير من المحللين المتفائلين الذين يأملون في ان هنالك بعض ما يسر. من المحتمل ان يكون وقف اطلاق النار نابعا جزئيا من جهود أطراف خارجية(مصريين؟ امريكان؟) من خلف الستار. وبما ان عمليات المساومة جارية لتشكيل حكومة فلسطينية موحدة، فهل سيقتنع القادة الفلسطينيون بإعلان جاهزيتهم لإجراء مباحثات سلام مع اسرائيل، او لتبادل الأسرى؟ لقد كانت المفاوضات حول تلك الأشياء تدور منذ أشهر وان الفرصة المثلى، مع هذا، هي ان الأمور قد تنفرط مرة اخرى. ولكن بوجود السيد بوش في المنطقة، وهو نفسه بأمس الحاجة الى بعض النجاح في السياسة الخارجية، فقد يكون هنالك سبب باهت يحدو الى الامل .

مسلحون فلسطينيون

تقرير عن الخطط للاعتراف بكيوبك أمة داخل كندا المتحدة

الغـــربـــاء يعـــرفـــون مـــا لايعـــرفه أهل الـبلـــد

> في استفتاءين عامين مثيرين للعواطف حول المستقبل مقاطعة كيوبيك ، ناضلت الحكومة الفيدرالية (في كندا) بقوة من اجل منع المقاطعة الكبيرة التي تتحدث الفرنسية من ان تصبح امة مستقلة.

ترجمة / عبد علي سلمان

(كندا هي واحدة من دول الكومونولث وملكتها هي ملكة بريطانيا، والسلطة التنفيذية بيد رئيس الوزراء وتتحدث الانكليزية ما عدا مقاطعة كيوبيك التي سكنها مهاجرون جلهم من فرنسا يتحدثون الفرنسية وتتمتع بحكم ذاتي المترجم).

ولذلك اصيب الكنديون بالصدمة حين راح رئيس الوزراء ستيفن هاربر يحض مجلس العموم على الاقرار بان "كيوبيك هي امة" مع شرط قضائي مهم واحد، حيث اعلن "ان أهالي كيوبيك يشكلون أمة ضمن كندا متحدة".

ولكن ماذا يعني ان تكون أمة داخل امة أخرى؟ تصر الحكومة المحافظة على ان ذلك لا يعني بالتأكيد شيئاً وفق الاشتراطات القانونية حيث قال رئيس الوزراء هاربر "هل يشكل الكيوبيكيون امة داخل كندا؟

الجواب نعم، وهل يشكل الكيوبيكيون امة مستقلة؟ الجواب هو كلا وسيبقى دائماً كلا".

وقد وصف الحركة التي يقوم بها اهالي كيوبيك بانها "تصرف من اجل التسوية" قائلاً انها حركة تدلل على الطريقة التي يرى فيها أهالي كيوبيك انفسهم كشعب وكأمة لها ثقافتها ولغتها وهويتها الخاصة بها.

اما رئيس وزراء المقاطعة جين جارست من الحزب الليبرالي فقد ابتهج واصفاً الاقرار بانه "مهم للغاية" وقال " نحن شعب كيوبيك نشكل امة!!".

ان المحافظين، يا سيد جارست، يحاولون المساعدة، وسيواجه السيد جارست انتخابات خلال السنة والنصف القادمتين ويخوض الليبراليون الاقتراع بوصفهم الحزب الانفصالي.

واذا ربح الحزب الانفصالي فسيكون هناك استفتاء عام آخر، وقد فازت القوى حليفة كندا بفارق كبير جداً في عام ١٩٨٠، في حين فازت باغلبية طفيفة تصل الى (٥٠) الف صوت تقريباً عام ١٩٩٥، ويمكن ان يكون الاستفتاء العام القادم هو من يجزء البلد.

ولكن عند هذه النقطة، فان الاستفاء العام على ما يبدو احتمال بعيد فبينما يشير الاقتراع الى ان ما يقارب من ٤٥٪ من الكيوبيكيين يدعمون السيادة فان الاغلبية لا تريد اجراء استفتاء عام آخر، ولهذا يبدو ان ليس ثمة خطر وشيك حتى لو تسلم حزب كيوبيك السلطة ثانية.

اما جهد رئيس الوزراء السيد هاربر فيحتمل ان يكون لتحسين شعبيته وشعبية حزبه في مقاطعة كيوبيك، ففي الانتخابات الاخيرة فاز بعشرة مقاعد في المقاطعة وهو تطور مهم، وهذا الامر هو المدخل لتحقيق حلمه بالفوز بحكومة اغلبية بدلاً من الاقلية التي حصل عليها.

لكن الناخبين في كيوبيك يطلبون منه ان يكون تقدمياً في القضايا الاجتماعية، يضاف الى ذلك فان الحكومة تفتقر الى اي التزامات فيما يخص مكافحة "ارتفاع الحرارة في العالم" مثلاً وهو امر يكلف السيد هاربر في الحصول على الدعم (في خارج المقاطعة).

اما على صعيد السياسة الخارجية، فان رئيس الوزراء لم يترك انطباعاً حسناً في دعمه الكبير لاسرائيل في حربها الاخيرة على لبنان وتظهر استطلاعات الرأي ان المحافظين يتراجعون في المقاطعة بصورة عمودية.

واقتراح رئيس الوزراء بان الكيوبيكين يشكلون "أمة" هو جزء من حملته لتعزيز مكانته في كيوبيك كما هو واضح، وان كان من المتوقع ان يمر ذلك في مجلس العموم.

وتأمل "كتلة الكيوبيكيين" ان تستثمر مشكلات الحزب الليبرالي، وتخطط للتقدم بحركتها الخاصة طالبة من مجلس العموم الاعتراف بكيوبيك كأمة.

والحركة التي قام بها رئيس الوزراء لافراغ مبادرة "كتلة الكيوبيكيين" مسبقاً قد اغاظت الكتلة، لانها اشترطت قيام امة الكيوبيك كجزء من كندا المتحدة. وفي كال حال، ينظر الانفصاليون الى نتيجة الحصول على مقبولية صريحة من مجلس العموم وتقول "الكتلة" انها ستدعم التحرك من قبل الليبراليين.

وكل هذا يثير سؤالاً عن التطبيقات على المدى الطويل لما قام به رئيس الوزراء هاربر، هل ستضعف الروابط بين كيوبيك وبين كندا.

وهل ستسهل الأمور على المطالبين بالسيادة كي يفوزوا في استفتاء عام ثان وفي الحصول على اعتراف عالمي بكيوبيك اذا هم انتصروا؟

وهل يتوجب على المحافظين الالتزام بكلمتهم ومنح المزيد من السلطة لمقاطعة كيوبيك مما يسمح للمقاطعة بالتحدث بنفسها على المسرح الدولي؟

ويتوقع السيد جارست أكثر من المساعدة الرمزية للفوز في انتخابات المقاطعة، ومن غير المحتمل ان يكون الكيوبيكيون سعداء في ان تكون اشارة السيد هاربر (رئيس الوزراء الكندي) فارغة المحتوى. وتتهم الانتقادات السيد هاربر بانه ارتكب خطأً جسيماً وانه عرض "متانة" كندا للتفكك.

وقد كتب ميشيل بيهلس العالم التاريخي والدستوري في جامعة اوتاوا في صحيفة "اوتاواستزن" ان رئيس الوزراء ستيفن هاربر قد خان مبادئه الخاصة به وخان حزبه والاهم من كل ذلك هو استهانته بمسؤوليته الدستورية كرئيس للوزراء من اجل الدفاع عن نزاهة كندا وليست لديهم أية مشكلة في الاقرار بان كيوبيك تختلف عن باقي مناطق كندا.

وكتبت الصحفية مارجريت ونت في صحيفة (جلوبال أندميل) "على الصعيد الشخصي انا مسرورة تماماً للاعتراف بان اهالي كيوبيك مجتمع متميز وانهم أمة ومجموعة فريدة استثنائية بشكل خاص وليس لهم شبيه في المجرة كلها.

واضافت: "وعلى أية حال، دع الأمور تمضي لحالها، فانا بحاجة لاغلاق الموضوع، انا اريد الشفاء ولا اريد ان اسمع كلمة عن هذا مرة ثانية".

ع / صحيفة الفاردیان اللندنية

خـــريـــطـــة كـنـــدا